الوكالة الوطنية للإعلام

حكيم ترأس اجتماع لجنة جائزة الامتياز للقطاع العام: تحفيز على وقف الهدر وتحسين الإدارة عبر الحوكمة الرشيدة والشفافية

الجمعة 31 تشرين الأول 2014 الساعة 16:06

وطنية - ترأس وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم الاجتماع الاول للجنة حكام الجائزة اللبنانية للامتياز - القطاع العام، في فندق "فاندوم"، بحضور المدير العامة للاقتصاد والتجارة عليا عباس، رئيس ديوان المحاسبة القاضي احمد حمدان، رئيسة مجلس الخدمة المدنية القاضية فاطمة الصايغ، رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عواد، رئيس هيئة التأديب العليا القاضي مروان عبود، النائب الاول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس مجلس ادارة المعهد الوطني للادارة الدكتور جورج لبكي، ممثل وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية ناصر عسراوي ومدير وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو.

استهل الاجتماع بكلمة ترحيبية لحكيم قال فيها: "بداية أود الترحيب بأعضاء لجنة حكام الجائزة اللبنانية للأمتياز للقطاع العام الذين هم اشخاص كفوئين وفق مراكزهم وطبيعة عملهم ويتمتعون بالنزاهة، شاكرا إياكم على قبولكم لهذه المهمة رغم كثرة أشغالكم وضغط العمل في اداراتكم. منذ استلام مهام وزارة الاقتصاد راودني حلم تطبيق جائزة الامتياز على القطاع العام، ولم لا، فهذه الجائزة المخصصة للقطاع الخاص والتي تتوسع لتشمل القطاع العام وهيئات المجتمع المدني، أنجز منها ثلاث جولات توجت بثلاث حفلات في القصر الجمهوري سلم خلالها فخامة الرئيس الجوائز في كانون الثاني 2010 وشباط 2012 وآذار 2014".

اضاف: "إن هذه الجولة المخصصة للقطاع العام هي تحفيز لهذا القطاع على وقف الهدر والحد من الفساد وتحسين الإدارة عبر الحوكمة الرشيدة والشفافية ومعايير العمل على المستوى العالمي والإستفادة من خبرات القطاع الخاص. إن إطار عمل هذه اللجنة سيقتصر على الجوائز المخصصة للقطاع العام بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وقد حضرنا لهذه

الغاية مشروع مرسوم لعرضه على مجلس الوزراء. كما نعمل على إعطاء هذه الجائزة بعدا دوليا من خلال إتفاقيةالإعتراف المتبادل مع الجوائز العربية والدولية المماثلة خاصة في دول الإتحاد الأوروبي (قرار مجلس الوزراء رقم 34 تاريخ 18-9-2014)".

وتابع حكيم :"ما زالت الادارة العامة في لبنان بحاجة الى تعزيز باتجاه الحوكمة والشفافية وما زالت التوعية في العمل الاداري غير كافية في هذا الاطار وهذا هو انطباع المنظمات الدولية، من هنا يجب ان تكون الدولة في طور تحديد الشفافية والحوكمة الرشيدة في كل القطاعات، وهناك تحد لانخراطها في القطاع العام بهدف تحسين ادائه، خصوصا وان لديه الامكانات والطاقات البشرية والهيكلية والقوانين، فما ينقص هو الارادة لتحسين الاداء وبناء المؤسسات".

وتمنى ان "تكون اجتماعات هذه اللجنة دورية ويكلل عملها النجاح وان تتوصل الى نتائج معلنة ايجابية لاعتماد الحوكمة الرشيدة والشفافية".

ولفت الى ان "الامتياز لا يقتصر على شكل خارجي او صورة ظاهرية بل هو تعاط مع المواطن وفق نوعية وجودة بالخدمة والسلعة، فليس من الصدفة ان تبدأ كلمة مواطن ومستهلك بالحرف ذاته بالعربية والفرنسية والانكليزية (CITOIEN CONSOMMATEUR) و (consumer ،citizen) لان المواطن هو مستهلك ومتلق للخدمة بالدرجة الاولى".

وقال: "نتطلع ان نكون موجودين في احتفالات تعطي جائزة الامتياز الى وزارات ومخافر الخ.. ان اجتماعنا تناول موضوع مهم جدا لتعميم المعرفة والصدقية من خلال المجتمع داخليا والهيئات الدولية على الصعيد الخارجي ويهدف الى التنظيم والمحاسبة المطلوبة والتحفيز والتطوير في ادارات الدولة وعملها". لافتا الى "الدور المهم لوزارة التنمية الاداريةالتي تخلق البنية التحتية للدولة فيجب اعطاؤها الدعم والزخم الكاملين".

وختم: "عندما يخسر الرجل الصالح ويتخاذل ينتشر الشر".

وجرى خلال الاجتماع عرض مفصل لجائزة الامتياز للقطاع العام.

الالكترونية اللبنانية ELNASHRA

الجمعة 31 تشرينالأول 2014،آخرتحديث 16:36

أشاروزيرالاقتصادوالتجارةآلانحكيمالبأنه
"منذاستلاممهاموزارةالاقتصادرادونيحلمتطبيقجائزةالامتيازعلىالقطاعالعام،فهذهالجائزةالمخصصةللقطاعالخاصوالتيتتوسعلتشمل القطاعالعاموهيئاتالمجتمعالمدني،أنجزمنهاثلاثجولاتتوجتبثلاثحفلاتفيالقصرالجمهوري."
وأوضححكيمخلالترأسهالاجتماعالاولللجنةحكامالجائزةاللبنانيةللامتياز - القطاعالعام،فيفندق "فاندوم"،أن
"هذهالجولةالمخصصةللقطاعالعامهيتحفيزلهذاالقطاععلىوقفالهدروالحدمنالفسادوتحسينالإدارةعبرالحوكمةالرشيدةوالشفافيةومعايير العملعلىالمستوىالعالميوالإستفادةمنخبراتالقطاعالخاص"،مؤكداًأن
"إطارعملهذهاللجنةسيقتصرعلىالجوائزالمخصصةللقطاعالعامبالتنسيقمعوزارةالدولةلشؤونالتنميةالإدارية."
ولفتالىان
"الادارةالعامةفيلبنانمازالتبحاجةالىتعزيزباتجاهالحوكمةوالشفافيةومازالتالتوعيةفيالعملالاداريغيركافيةفيهذاالاطاروهذاهوانطباعال منظماتالدولية،منهنايجبانتكونالدولةفيطورتحديدالشفافيةوالحوكمةالرشيدةفيكلالقطاعات،وهناكتحدلانخراطهافيالقطاعالعامبهدفتحسينادائه،خصوصاوانلديهاالامكاناتوالطاقاتالبشريةوالهيكليةوالقوانين،فماينقصهوالارادةلتحسينالاداءوبناءالمؤسسات".

السفير

حكيميبحثالعلاقاتمعالبنكالدولي

تاريخالمقال: 2014-11-01 AM01:53

منجهةثانيةترأسحكيمالاجتماعالاولللجنةحكامالجائزةاللبنانيةللامتياز - القطاعالعام،فيفندق "فاندوم"،بحضورالمديرةالعامةللاقتصادوالتجارةعلياعباس،رئيسديوانالمحاسبةالقاضياحمدحمدان،رئيسةمجلسالخدمةالمدنيةالقاضيفاطمةالصايغ،رئيسالتفتيشالمركزيالقاضيجورجعواد،رئيسهيئةالتأديبالعلياالقاضيمروانعبود،النائبالاوللحاكممصرفلبنانئدشرفالدين،رئيسمجلسادارةالمعهدالوطنيللادارةالدكتورجورجلبكي،ممثلوزارةالدولةلشؤونالتنميةالاداريةناصرعسراويومديروحدةالجودةفيوزارةالاقتصادوالتجارةالدكتورعليبرو.

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

حكيم ناقش ووفد البنك الدولي خطة التنميّة والإستثمار ويترأس لجنة حكّام الجائزة اللبنانيّة للقطاع العام

01 تشرين الثاني، 2014 (0) 70

وكان حكيم ترأس الاجتماع الاول للجنة حكام الجائزة اللبنانية للامتياز - القطاع العام، في فندق «فاندوم»، بحضور المدير العامة للاقتصاد والتجارة عليا عباس، رئيس ديوان المحاسبة القاضي احمد حمدان، رئيسة مجلس الخدمة المدنية القاضية فاطمة الصايغ، رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عواد، رئيس هيئة التأديب العليا القاضي مروان عبود، النائب الاول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس مجلس ادارة المعهد الوطني للادارة الدكتور جورج لبكي، ممثل وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية ناصر عسراوي ومدير وحدة الجودة وواقع الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو.
واستهل الاجتماع بكلمة للوزير حكيم قال فيها: «إن هذه الجولة المخصصة للقطاع العام هي تحفيز لهذا القطاع على وقف الهدر والحد من الفساد وتحسين الإدارة عبر الحوكمة الرشيدة والشفافية ومعايير العمل على المستوى العالمي والإستفادة من خبرات القطاع الخاص. إن إطار عمل هذه اللجنة سيقتصر على الجوائز المخصصة للقطاع العام بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وقد حضرنا لهذه الغاية مشروع مرسوم لعرضه على مجلس الوزراء. كما نعمل على إعطاء هذه الجائزة بعدا دوليا من خلال إتفاقيةالإعتراف المتبادل مع الجوائز العربية والدولية المماثلة خاصة في دول الإتحاد الأوروبي (قرار مجلس الوزراء رقم 34 تاريخ 18-9-2014)».
وقال «الامتياز لا يقتصر على شكل خارجي او صورة ظاهرية بل هو تعاط مع المواطن وفق نوعية وجودة بالخدمة والسلعة، فليس من الصدفة ان تبدأ كلمة مواطن ومستهلك بالحرف ذاته بالعربية والفرنسية والانكليزية (CITOIEN CONSOMMATEUR) و(consumer ،citizen) لان المواطن هو مستهلك ومتلق للخدمة بالدرجة الاولى».
وتطلع الوزير حكيم ان نكون موجودين في احتفالات تعطي جائزة الامتياز الى وزارات ومخافر الخ.. ان اجتماعنا تناول موضوع مهم جدا لتعميم المعرفة والصدقية من خلال المجتمع داخليا والهيئات الدولية على الصعيد الخارجي ويهدف الى التنظيم والمحاسبة المطلوبة والتحفيز والتطوير في ادارات الدولة وعملها». لافتا الى «الدور المهم لوزارة التنمية الادارية

البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية

ترأس اجتماع لجنة جائزة الامتياز للقطاع العام
حكيم: تحفيز على وقف الهدر
وتحسين الإدارة عبر الحوكمة
تشرين الثاني 1, 2014

أشار وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم إلى أنّ «جائزة الامتياز المخصّصة للقطاع الخاص، تتوسع لتشمل القطاع العام وهيئات المجتمع المدني»، لافتاً إلى أنّ «الجولة المخصّصة للقطاع العام هي تحفيز لهذا القطاع على وقف الهدر، والحد من الفساد، وتحسين الإدارة عبر الحوكمة الرشيدة، والشفافية، ومعايير العمل على المستوى العالمي، والاستفادة من خبرات القطاع الخاص».

كلام حكيم جاء خلال ترأسه أمس، الاجتماع الأول للجنة حكام الجائزة اللبنانية للامتياز – القطاع العام، في حضور المدير العام للاقتصاد والتجارة عليا عباس، والنائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، في فندق «فاندوم». وأضاف: «إنّ إطار عمل هذه اللجنة سيقتصر على الجوائز المخصصة للقطاع العام بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وقد حضّرنا لهذه الغاية مشروع مرسوم لعرضه على مجلس الوزراء».

وتابع: «كما نعمل على إعطاء هذه الجائزة بعداً دولياً من خلال اتفاقية الاعتراف المتبادل مع الجوائز العربية والدولية المماثلة، لا سيّما في دول الاتحاد الأوروبي قرار مجلس الوزراء الرقم 34 تاريخ 2014/9/18 ».

ولفت إلى أنّ «الامتياز لا يقتصر على شكل خارجي أو صورة ظاهرية، بل هو تعاط مع المواطن وفق نوعية وجودة بالخدمة والسلعة».

آلان حكيم: "عندما يخسر الرجل الصالح ويتخاذل ينتشر الشر"

- **October 31, 2014**

ترأس وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم الاجتماع الاول للجنة حكام الجائزة اللبنانية للامتياز - القطاع العام، في فندق "فاندوم"، بحضور المدير العامة للاقتصاد والتجارة عليا عباس، رئيس ديوان المحاسبة القاضي احمد حمدان، رئيسة مجلس الخدمة المدنية القاضية فاطمة الصايغ، رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عواد، رئيس هيئة التأديب العليا القاضي مروان عبود، النائب الاول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس مجلس ادارة المعهد الوطني للادارة الدكتور جورج لبكي، ممثل وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية ناصر عسراوي ومدير وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو.

وقال حكيم: "إن هذه الجولة المخصصة للقطاع العام هي تحفيز لهذا القطاع على وقف الهدر والحد من الفساد وتحسين الإدارة عبر الحوكمة الرشيدة والشفافية ومعايير العمل على المستوى العالمي والإستفادة من خبرات القطاع الخاص. إن إطار عمل هذه اللجنة سيقتصر على الجوائز المخصصة للقطاع العام بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وقد حضرنا لهذه الغاية مشروع مرسوم لعرضه على مجلس الوزراء. كما نعمل على إعطاء هذه الجائزة بعدا دوليا من خلال إتفاقيةالإعتراف المتبادل مع الجوائز العربية والدولية المماثلة خاصة في دول الإتحاد الأوروبي (قرار مجلس الوزراء رقم 34 تاريخ 18-9-2014)".

وتابع :"ما زالت الادارة العامة في لبنان بحاجة الى تعزيز باتجاه الحوكمة والشفافية وما زالت التوعية في العمل الاداري غير كافية في هذا الاطار وهذا هو انطباع المنظمات الدولية، من هنا يجب ان تكون الدولة في طور تحديد الشفافية والحوكمة الرشيدة في كل القطاعات، وهناك تحد لانخراطها في القطاع العام بهدف تحسين ادائه، خصوصا وان لديه الامكانات والطاقات البشرية والهيكلية والقوانين، فما ينقص هو الارادة لتحسين الاداء وبناء المؤسسات".

وتمنى ان "تكون اجتماعات هذه اللجنة دورية ويكلل عملها النجاح وان تتوصل الى نتائج معلنة ايجابية لاعتماد الحوكمة الرشيدة والشفافية".

ولفت الى ان "الامتياز لا يقتصر على شكل خارجي او صورة ظاهرية بل هو تعاط مع المواطن وفق نوعية وجودة بالخدمة والسلعة، فليس من الصدفة ان تبدأ كلمة مواطن ومستهلك بالحرف ذاته بالعربية والفرنسية والانكليزية (CITOIEN CONSOMMATEUR) و (consumer ،citizen) لان المواطن هو مستهلك ومتلق للخدمة بالدرجة الاولى".

وختم: "عندما يخسر الرجل الصالح ويتخاذل ينتشر الشر".

وجرى خلال الاجتماع عرض مفصل لجائزة الامتياز للقطاع العام.